بعض مشكلات تعميم مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية في مصر وكيفية مواجهتها

أيمن إسماعيل بدير

مقدمة

يشهد العالم اليوم تسارعاً وتغييراً كبيرين في مجالات الحياة المختلفة، وانتشاراً متزايداً للتقدم العلمي والتكنولوجي، والثورة المعرفية ، والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ووجود مجتمع عالمي يتصف بالشمولية في أنظمته التعليمية والمعرفية ، مما ترتب عليه الاهتمام بالمؤسسات التعليمية وقدرتها على تقديم المعلومات والمعارف وتجسيدها بطرق حيوية وفاعلة على تفكير وسلوك الإنسان . وهذه التحديات " تعيشها جميع المجتمعات ولكن بدرجات متفاوتة، والجميع بلا استثناء يعمل على مواجهة هذه التحديات والتعامل معها بشكل أو بآخر..وأكثر الدول نجاحا هي الدول التي استطاعت أن تجعل من التعليم قضية وطنية يتم التعامل معها على أعلى مستوى من مستويات صناعة القرار السياسي وبمشاركة جميع القطاعات والفئات الخاصة والحكومية " (الحر ، ٢٠٠٠ : ٢٠).

ومن ثم تزايدت المطالبات بضرورة إعادة هيكلة التعليم على نحو يضمن الجودة. وقد أثبتت تجارب الشعوب المتطورة أن النهوض بالتعليم لا يتحقق إلا بالمشاركة الكاملة من الجميع، فالتعليم عملية مشتركة بين الدولة والمجتمع، وبالتالي ينبغي ألا يقتصر تمويله على الجهات الحكومية، بل يتوجب أن يسهم جميع أفراد المجتمع المؤهلين والقادرين في عملية التنمية بشكل أو بآخر.(الحبيشى،٢٠٠٩، ٢)

ولأن الاستثمار فى التعليم من أفضل أنواع الاستثمار ، يعتبر التعليم الأساسى فى دعائم الأمن القومى ، لذا رفعت القيادة السياسية شعار " التعليم صمام الأمن القومى " ولهذا فالاستثمار فى التعليم ليس قضية إنسانية فقط أو خيرية أو استهلاكية ، بل هو قضية أمة ، ومن ثم فمؤسسات التعليم هى مؤسسات إنتاجية يجب أن تكون لها الأولوية فى الدعم والانفاق والتمويل . (غنايم،٢٠٠٤ ، ٣٧١)، ويصعب أن يؤدى التعليم دوره فى المجتمع ، من خلال إعداد مواطن صالح مثقف مؤهل بمهارات وقدرات وقيم وأخلاق قادر على الإسهام فى التنمية

الشاملة للمجتمع، فى ضوء الأوضاع الراهنة للتعليم فى مصر.

وإذا كانت المدرسة باعتبارها المؤسسة التربوية الرسمية الأولى المنوطة بتكوين التلميذ ليحقق آمال مجتمعه ، قد نجحت إلى درجة كبيرة فى الماضى ، وذلك نتيجة للظروف المحيطة بها التى وفرت لها كل ما تحتاجه من موارد بشرية ومادية، فإنها اليوم أصبحت فى حالة حرجة نتيجة لصعوبة مواجهتها وحدها للتغييرات العالمية والمحلية والتربوية المحيطة بها، ومن ثم أصبح من الضرورى على المجتمع بكل مؤسساته وأفراده أن يشارك المدرسة فى هذا العمل الذى أصبح يهم كل فرد فى المجتمع. (الشخيبى ،٢٠٠٤: ٢٦٣)

وقد يعتقد البعض أن ظهور المدرسة كمسئولة عن تعليم وتربية الأبناء تجعل المجتمع يتخلى عن تربية أبنائه ، وهذا تصور خاطئ اذ أن من أهم متطلبات العملية التربوية ضرورة التعاون بين المجتمع والمدرسة فى تربية الأطفال ، وتحقيق النمو المتكامل فى اتجاه واحد مشترك ، وذلك للحيلولة دون تعرض هؤلاء الأطفال للمشكلات والصراعات الناتجة من تعارض وجهات النظر والأهداف بين المجتمع والمدرسة ، وهذا يتطلب تقوية أواصر العلاقة بينهما وتدعيم أوجه التنسيق بما يكفل إيجاد أنماط تعاونية تقوم بدورها فى التنمية الشاملة والصحيحة للتلاميذ ، وعلاج العديد من المشكلات التي تهدد التعليم الحكومي وتجعل المدرسة غير قادرة على تحقيق أهدافها ومنها على سبيل المثال لا الحصر: غياب الطلاب من المدارس ،والاعتماد الكامل على الدروس الخصوصية ،وضياع هيبة المعلم ،وغيرها من المشكلات التي تهدد بقاء المدرسة وقدرتها الفعلية على تحقيق أهدافها.

ومع كثرة الطموحات التى تترد عن إصلاح التعليم ، تظل الموارد المتاحة لكفالته من الدولة فى حالة تقزم وضمور ، ولتعويضها تتعالى الدعوات فى قضاء المشاركة المجتمعية وطموحات اللامركزية وإسهامات المجتمع المدنى . ومع ذلك كله يتوالى الادعاء بدور التعليم فى السلام الاجتماعى ، ونرى ثيابه تتمزق أمامنا بفعل تعدد المنظومات التعليمية ، كما نشهد الخلط بين العام والخاص ومقومات بناء الهوية الوطنية والقومية والانسانية وسيادة قوى الاغتراب واللامبالاه. (عمار،٢٠١٠، ١٨) . ومن هنا تأتى أهمية هذه الدراسة التي تسعى لتقديم نموذج يسعى لمساعدة المدرسة على بقائها المؤسسة الأولى لإعداد ورعاية النشء وتكوينهم علميا وصحيا ونفسيا وخلقيا ، كما يمكنها من التغلب على المشكلات.

إن الحكومة مهما رصدت من مبالغ ضخمة لإصلاح التعليم لايمكنها أن تفي بمتطلبات العملية التعليمية والاصلاحات المنشودة، والأمر يحتاج أكثر من أى وقت مضي إلي تكاتف كل الجهود الوطنية المخلصة والي مساهمة القادرين في تمويل التعليم ،مع إيضاح طرق المشاركة لتحفز طاقة هؤلاء المعنيين نحو المشاركة فى الارتقاء بالعملية التعليمية اذا ما اريد نوعية جيدة من التعليم "(وزارة التربية والتعليم ،١٩٩٣، ٣٥).

وفى ظل هذا الضعف فى قدرة الدولة على تمويل التعليم ظهرت العديد من البدائل لمعاونة الدولة فى عملية التعليم ، منها المدارس التعاونيه وتقوم على تأسيس جمعيات تعاونية تعليمية، تقوم هذه الجمعيات ببناء المدارس، ويتم تمويلها من خلال نظام الأسهم التى يقوم أولياء الأمور بدفعها لأبنائهم عند الالتحاق بالمدرسة واستردادها كاملة عند التخرج منها، وهذه الجمعيات لاتهدف إلى الربح ،بل تسعى إلى تجويد العملية التعليمية بالمدارس المصرية.

وتأكيدا للدور الذى يؤمل أن تضطلع به الجمعيات التعاونية التعليمية فى مجال التعليم فقد صدر قانون خاص بشأنها، وهو القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار وزير التعليم رقم (٨٣) لسنة١٩٩٠والقرارات المنفذه له، بحيث تنص المادة (١) من هذا القانون علىأنه: "تعتبر جمعية تعاونية تعليمية كل جمعية تعاونية تنشأ بهدف تأسيس المدارس الخاصة وادارتها طبقا للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعليم "،كما نصت المادة (٢) من القانون نفسه "أن رأس مال الجمعية التعاونية التعليمية يتكون من أسهم اسمية غير محدودة العدد وغير قابلة للتجزئة ،قيمة كل منها عشرة جنيهات تؤدى دفعة واحدة عند اكتتاب ، ويبلغ عدد مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية فى مصر ٤٦ مدرسة فقط أى حوإلى ٤,٦% من عدد مدارس الجمهورية منها ٢٢ مدرسة بالقاهره ، ٩ مدارس بالاسكندرية ،٩ مدارس بالوجه القبلى (الجيزه _ المنيا _ قنا _ الاقصر) ،ومدرستان بالقناه (بورسعيد _ السويس) اما الوجه البحرى (الدقهلية _ القليوبية _ البحيرة) ٤ مدارس.(وزارة التربية والتعليم ،٢٠٠٥)

وفى ظل الظروف الاقتصادية التى تمر بها مصر، وغلاء المعيشة الذى تصاعد بشكل مستمر، وضعف قدرة الدولة على مواجهة مشكلات التعليم، ومنها على سبيل المثال لا الحصر الدروس الخصوصية التي جعلت الاسرة المصرية تعانى من أزمات نقدية نتيجة محاولتها تدبير نفقاتها المتصاعدة

، بالإضافة إلى نفقات شراء الكتب الخارجية واصبحت قضية الأسر المصرية تتمحور حول كيفية توفير الوقت والتمويل اللازم لكى يحصل الأبناء على أعلى الدرجات وقد تكون مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية أحد الحلول الملائمة لذلك في الوقت الراهن و من النماذج الناجحة لمدارس الجمعيات التعاونية التعليمية منها مدرسة منار العلم التعاونية بدكرنس بمحافظة الدقهلية، حيث أقيمت على مساحة١٣٨٥م٢عام١٩٨٧م وتتضمن المراحل: الابتدائية ،الإعدادية، لتكون أول مدرسة لجمعية تعاونية تعليمية بالمحافظة وتكونت جمعية منار العلم التعاونية سنة ١٩٨٧م فى ١٩٨٧/٨/٣١، ونشر قرار التأسيس بالوقائع المصرية العدد (١٩٥) فى ١٩٨٧/٨/٣١ وكان عدد المؤسسين فى ذلك الوقت ٢٠ عضوا من رجال الأعمال ،والأطباء ،والمهندسين ، والمهتمين بالتعليم وغيرهم.

وهذا النمط من المدارس أخذت به الدول المتقدمة ،ومن ذلك على سبيل المثال: مدرسة برنت ميل بمدينة هارلو Burnt Mill School , Harlow، والتى تعد برنت ميل أكاديمية قائمة بذاتها وبيئة جيدة للتعليم ويحقق طلابها إنجازات كبيرة وتأكد هيلينا ميلز (Helena Mills) مديرة المدرسة أن المدرسة منذ أن اصبحت مدرسة تعاونية أثر ذلك على المستوى الدراسى للتلاميذ حيث حصل ٢٧% من التلاميذ على خمس مستويات متقدمة فى المواد المختلفة ومنهم اللغة الانجليزية والرياضيات فى عام ٢٠١٠ وفى عام ٢٠١٢ حصل ٧٢%من التلاميذ على خمس مستويات متقدمة ومنها الرياضيات واللغة الانجليزية . وتعد منطقة برنت ميل من المناطق الفقيرة المحدودة الامكانيات ولكن مع نهج نموذج المدارس التعاونية والتى تتمثل فى اشراك المجتمع مع القائمين على أمر المدرسة أصبحت الآن أكاديمية تضم ستة مدارس . (www.burntmill.essex.sch.uk)

ومن ذلك أيضاً أكاديمية باس مورز بأسكس (pass Mores Acadomy, essex)، حيث أظهرت المدرسة نتائج ملحوظة منذ أن أصبت أكاديمية تعاونية فى سبتمبر ٢٠١١ وفى عام ٢٠١٢ احتفلت المدرسة بالتقدم الملحوظ فى نتائج طلابها حيث زادت نسبة الطلاب الذين حققوا مستويات جيدة من ٢٠%إلى ٦٦% ويؤكد مدير المدرسة فيك جودورد (Vic Goddard)أن التقدم الذى حققه التلاميذ فى المستوى الدراسى يرجع إلى الشراكة الحقيقية بين المجتمع والتلاميذ والهيئة المدرسية . (www. passmoresacademy.com)

وكذلك مدرسة كريسكس المجتمعية (Cressex Community School) ، وهى من من المدارس القديمة من حيث المبنى وذلك بسبب ضعف الإمكانيات ويذكر مدير المدرسة ديفيد هود (David Hood) أنه بفضل التعاون بين المجتمع والمدرسة تحولت المدرسة من مبنى قديم به القليل من الإمكانيات والوسائل التعليمية إلى مبنى حديث به العديد من االإمكانيات مثل المعامل والوسائل التعليمية التى ساعدت الطلاب على تحقيق نتائج عالية وأن هذه المدرسة قامت بحل الكثير من المشاكل التى تواجه المجتمع (www.cressex.org).

ويرى البحث الحالى أن مدارس الجمعيات التعاونية يمكن أن تحدث تغييرا ، بل يمكن أن تكون نموذجا جيدا يمكن البناء عليه ، والاقتداء به ، لفتح آفاق جديدة لتعليم جديد . وخصوصا فى تلك المرحلة الصعبة من تاريخ مصر ، والتى تحتاج فيها الى تعظيم كل الجهود ، لتصب فى صالح العملية التعليمية وازالة كل العقبات التى تحول دون توسعه.

مشكلة البحث

تعد العلاقة بين التعليم والظروف والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في المجتمع وثيقة متبادلة، فالتعليم يتأثر دائماً بهذه الظروف والتحولات ويؤثر فيها، والواقع أن هذا شيئاً طبيعياً، فالتعليم باعتباره منظومة فرعية من البنية المجتمعية الكلية لا يمكن أن يظل بعيداً عن التحولات التي يمر بها المجتمع، أو أحد أنظمته الفرعية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الهدف من التعليم – أو أحد أهدافه – هو إعداد النشء للحياة في المجتمع، وبالتالي لا يمكن أن ينفصل عن أحوال المجتمع وظروفه ، وعما يدور فيه من حوارات تتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (الدهشان ،١٩٩٠، ٢)

وفى ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها مصر، وضعفت قدرة الدولة على مواجهة أعباء التعليم ،وهو ما أدى إلى تحميل الأسر المصرية عبئا زائد لتعليم أبنائهم من خلال الدروس الخصوصية ،إضافة إلى شراء الكتب الخارجية ، مما يستوجب إيجاد حل لرفع هذه المعاناة عن تلك الأسر، وقد تكون المدارس التعاونية أحد الحلول الملائمة للتخلص من هذه المعاناة فى الوقت الراهن، وهو ما يؤكد مشكلة البحث الحالى والتى يمكن بللورتها فى التساؤلات الأتية

١. ما الاطار المفهومي لمدارس الجمعيات التعاونية التعليمية ؟

٢. ما أبرز المتغيرات العالمية والمحلية التى دفعت في اتجاه التوسع في مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية؟

٣. ما أبرز المشكلات التي تواجه تعميم مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية ؟

٤. ما أهم المقترحات لمواجهة مشكلات تعميم مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية فى مصر ؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث الحالي فى محاولة التوصل إلى أهم المقترحات لمواجهة مشكلات تعميم مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية فى مصرمن خلال الاستفادة من تجربة نموذج مدرسة منار العلم التعاونية ، وذلك من خلال الأهداف التالية :

١- عرض الإطار المفهومى لمدارس الجمعيات التعاونية التعليمية.

٢- التعرف على المتغيرات العالمية والمحلية التى دفعت في اتجاه التوسع في مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية.

٣- حصر المشكلات التي قد تحد من تعميم مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية

أهمية البحث

ترجع أهمية البحث الحالى لعدة أمور منها :

- حداثة موضوعه، وأهميته ، خاصة فى الوقت الراهن، وفى ظل الظروف التى تعيشها مصر
- أن هذا البحث يعد استجابة لتوصيات العديد من المؤتمرات والبحوث والتى تنادى بأهمية البحث عن بدائل متعددة لمواجهة مشكلات التعليم.
- قلة الدراسات – في حدود علم الباحث – المتعلقه بهذا الموضوع .
- تعدد المستفيدين من هذا البحث ومنهم القيادات التعليمية ، والمجتمع المحلى و أولياء الامور.

مصطلحات البحث

الجمعيات التعاونية التعليمية :

تعرف الجمعية التعاونية التعليمية كما نصت المادة (١) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠ أنها" كل جمعية تعاونية تنشأ بهدف تأسيس المدارس الخاصة وإدارتها طبقا للقانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون التعليم .

مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية :

من خلال الاطلاع على قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٠بشأن الجمعيات التعاونية التعليمية ولائحته التنفيذية بالقرار رقم (٨٣)

لسنة ١٩٩٠، ومن خلال الاطلاع على أدبيات البحث التربوى وإجراء دراسة استطلاعية لمدرسة منار العلم التعاونية بمحافظة الدقهلية يمكن تعريف *مدارس الجمعيات التعاونية: Co-operative Schools* بأنها " مدارس تسعي لتجويد الخدمة التعليمية من خلال مشاركة المجتمع التي تقوم علي أساس التعاون بين القطاع الأهلي في شكل جمعيات تعاونية تعليمية يتم تمويلها من خلال نظام الأسهم (الصكوك) التي يحدد قيمتها مجلس إدارة الجمعية والتي يقوم أولياء الأمور بدفعها لأبنائهم عند الالتحاق بالمدرسة واستردادها كاملة عند التخرج منها وتخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم ولاتهدف للربح"

منهج البحث

استخدم البحث الحالي المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة هذا البحث، والذى سيتضح خطواته من خلال التنظير لمدارس الجمعيات التعاونية التعليمية ، ثم دراسة التحديات العالمية والمحلية المعاصرة بالشرح والتحليل والخروج بتصور مقترح للتوسع في تطبيق هذا النوع من التعليم.

الدراسات السابقة

نظرا لقلة الدراسات العربية المتعلقة بالمدارس التعاونية – في حدود علم الباحث – فإن الباحث سوف يسلط الضوء على الدراسات التي اهتمت بالمشاركة المجتمعية كنوع من أنواع التعاون المجتمعي.

أولا : الدراسات العربية

١- دراسة (عبد الله و عطية ، ١٩٩٣) بعنوان : أنماط التعاون بين المدرسة والأسرة ودورها فى حل بعض المشكلات المدرسية بالمرحلة الابتدائية.

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور كل من الأسرة والمدرسة فى العملية التربوية ، والكشف عن أنماط التعاون بينهما ، ومدى نجاح أو فشل هذه الأنماط فى حل بعض المشكلات المدرسية وأهم ما توصلت الدراسة إليه : قصور قنوات الاتصال بين المدرسة والأسرة ، وضعف الوعى لدى أولياء الأمور.

٢- دراسة (عبد الرحيم ،٢٠٠١) بعنوان : المشاركة الاهلية فى التعليم عن طريق المنظمات غير الحكومية.

اهتمت هذه الدراسة بتوضيح دواعى وأهمية المشاركة الأهلية وغير الحكومية فى مجال التعليم فى مصر ، والجهود التعليمية للجمعيات الأهلية فى مدينة ملوى بمحافظة المنيا ، ومن أهم النتائج التى توصلت إليها ؛ ضعف الجهود الأهلية فى مدينة ملوى ، وقلة عدد الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال التعليم ، واقتصار الجمعيات العاملة منها

على المراحل التعليمية الأولى بهدف الربح على الرغم من سوء الخدمة بها مقارنة بمعايير الجودة .

٣- دراسة (أبو غريب ،٢٠٠٢) بعنوان المشاركة المجتمعية وتحسين جودة التعليم فى الدول النامية

هدفت توضيح دور المشاركة المجتمعية فى تحسين جودة التعليم فى بعض الدول النامية مثل إثيوبيا ، وكينيا ، وأوغندا، وزيمبابوى وبينت أن المجتمع يمكن أن يسهم فى ذلك بواسطة التمويل المالى، و المشاركة فى إدارة المدرسة ، واتخاذ القرار، والتجهيزات ، والمواد اللازمة والضرورية وأكدت هذه الورقة على أن المدارس التى اشتركت فى مشروع المشاركة المجتمعية تسير بشكل أفضل ، حيث زادت بها نسبة حضور الطلاب ، وارتفع معدل النجاح بها ، وانخفض معدل التسرب ، وتحسنت العلاقات بين المدرسة والمجتمع .

٤- دراسة (رستم وآخرون ،٢٠٠٣) بعنوان : تفعيل دور الشراكة المجتمعية فى العملية التعليمية وسلطات المحافظات فى ادارة التعليم .

اهتمت هذه الدراسة بكيفية تفعيل الشراكة المجتمعية فى المرحلة الثانوية، وواقع دور الجمعيات الأهلية فى تحقيق الشراكة مع وزارة التربية والتعليم ومستقبل الشراكة المجتمعية فى العملية التعليمية ، وأوضحت أن الهدف الأساسى من الشراكة هو أن يعمل الآباء والمعلمون وأعضاء المجلس المحلى سويا لتحقيق مهام مشتركة وعامة لكل التلاميذ فى المدرسة كى يحققوا النجاح المنشود .

٥- دراسة (الشخيبى، ٢٠٠٤) بعنوان : المشاركة المجتمعية فى التعليم

تهدف هذه الدراسة التعرف على المشاركة المجتمعية ، وضرورتها فى تطوير التعليم ، وتقديم رؤية مقترحة للمشاركة المجتمعية فى التعليم ، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة تعميق دور المشاركة المجتمعية في التعليم من خلال المساهمة بالآراء ، والأموال ، وتنفيذ بعض المشروعات المشتركة ، مما يؤدى إلى منتج تعليمى ذو جودة عالية .

٦- دراسة (الشرعى ٢٠٠٧) بعنوان : دور المشاركة المجتمعية فى الاصلاح المدرسى

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية دور المشاركة المجتمعية بمختلف مؤسساتها ومنظماتها وأفرادها في الإصلاح المدرسي وارتباطها بالتطورات المعاصرة والتوجه العالمي الجديد حول مفهوم (التعليم للجميع)

ودعم المجتمع لهذا الاتجاه، إضافة إلى الوقوف على التحديات التي تواجهها المدرسة وآليات التعاون لتفعيل العلاقة والشراكة بين المجتمع والمدرسة.

٧- **دراسة (الحبيشى ٢٠٠٩)** بعنوان : نحو مساهمة مجتمعية فى العملية التعليمية

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح ان المشاركة المجتمعية وإن كانت مطلوبة من كافة الفئات والقطاعات والهيئات والمؤسسات والشرائح الاجتماعية، إلا أنها مطلوبة وبالدرجة الأولى من أولياء الأمور، فهم أصحاب المصلحة الحقيقة في التعليم والمرتبطون به ارتباطًا مباشرًا، وبالتالي فإن دورهم هو الأكبر حجمًا والأشد تأثيرًا، وأفضل مشاركة لأولياء الأمور تكون عن طريق تفعيل مجالس الآباء التي يجب أن يكون لها دور مباشر في إدارة العملية التعليمية وفي اتخاذ القرارات التربوية التي من شأنها النهوض بالتعليم وتحسين جودة البرامج المقدمة.

ثانيا : الدراسات الأجنبية

١- **دراسة إلس (Ellis ,2000)** بعنوان : تحسين نجاح الطلاب من خلال المدرسة، والأسرة، ومشاركة المجتمع .

اهتمت هذه الدراسة بكيفية تحسين نجاح الطلاب من خلال التعاون بين المدرسة ، والأسرة ، والمجتمع ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك (٦) عناصر بواسطتها يمكن تحقيق ذلك وهى : الآباء ، الاتصال ، التطوع ، التعليم فى المنزل ، اتخاذ القرار ، التعاون مع المجتمع ، وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء موقع لمدارس المشاركة المجتمعية Web sit على الشبكة العالمية حتى تتمكن من الاتصال المباشر ببعضها وبمديرى ومنسقى المشاركة المجتمعية.

٢- **دراسة هوجن (Hogan,2000)** بعنوان : صنع القرار المبنى على المشاركة المجتمعية : قيادة المديرين المبنية على تيسير الأمور وشعور المعلمين بالفاعلية .

وتوصلت الدراسة إلى أن المعلمين الذين يشتركون فى اتخاذ القرار يشعرون بأهميتهم ويثقون بأنفسهم وبقدراتهم على إحداث تغيير فى طلابهم ، كما أن مشاركة الآباء والمعلمين فى ظل قيادة مدرسية ميسرة للأمور تؤدى إلى تحسين نتائج الطلاب.

٣- **دراسة إيبستين (Epstein, 2001)** بعنوان : المدرسة والأسرة والشراكة المجتمعية ، إعداد المدرسة وتحسين المدارس

اهتمت هذه الدراسة بعرض كيف يتمكن المدرسون والمديرون من صنع علاقة إيجابية وشراكة منتجة مع الأسر والمجتمعات ، ورأت أن ذلك يتحقق عن طريق مشاركة الوالدين ، وقيادة الوكالات التربوية للمشاركة ، ووجود قوانين تنظم مشاركة المدارس ، وتقييم المديرين والوالدين للمعلمين ، كما رأت أن تفعيل ذلك يتم عن طريق بعض الممارسات العملية مثل إشراك المعلمون الوالدين فى العمل المدرسى ، والواجب المنزلى وتنظيم المتطوعين المنتجين .

٨- **دراسة ساندرز (Sanders,2003)** بعنوان المشاركة المجتمعية فى المدارس.

تركز هذه الدراسة على أربعة وسائل للمشاركة المجتمعية فى المدارس وهى رجال الأعمال ، الجامعة ، التعليم الخدمى ، وتوصى بزيادة المشاركة المجتمعية فى المدارس لما لها من تأثير إيجابى على التلاميذ ، والمدرسين ،والمجتمع .

٩- **دراسة إبستين وآخرون Epstein (and Others,2010)** بعنوان تحسين حضور الطلاب من خلال المشاركة الاسرية

اهتمت هذه الدراسة بتقليل غياب الطلاب من المدرسة وقد توصلت الدراسة إلى ان المدارس القائمة على التعاون بين المجتمع والمدرسة تقل نسبة الغياب بها كما رأت ان الشراكة بين الاسرة والمدرسة يمكن ان تساهم بشكل كبير فى تحقيق هذا الهدف .

١٠- **دراسة ثورب (Thorpe ,2011)** بعنوان المدارس التعاونية فى المملكة المتحدة

اهتمت هذه الدراسة بعدد من المدارس التى طبقت نظام المدارس التعاونية فى المملكة المتحدة ووصل عدد هذه المدارس ١٥٠ مدرسه وذكرت ان هذه المدارس تميزت عن غيرها من حيث الاخلاقيات والإدارة والمنهج والقيم التعليمية وذكرت الدراسة ان هذه المدارس تعد بديل جيد للسيادة الحكومية على المدارس .

١١ – **دراسة شاو (Shaw,2014)** بعنوان : تغيير جذرى نحو المدارس التعاونية فى المملكة المتحدة البريطانية

وتوصلت الدراسة أن المدارس التعاونية ظهرت فى انجلترا كرد فعل للاحتياجات المحلية و أنها حركة من حركات اصلاح التعليم حيث أنها اعطت قوة أكبر للمدارس من خلال تمكينها من أخذ قرارها وتعيين الهيئة التدريسية بها بصوره مباشرة.

تعليق : من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح الآتي:

- ضعف قدرة الدولة وحدها على تمويل التعليم،
- ضرورة وأهمية الشراكة بين الدولة والمجتمع .
- لم تتناول هذه الدراسات موضوع البحث الحالى والذى سيتناول مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية كنموذج جيد لمواجهة بعض مشكلات التعليم.
- الاستفادة من هذه الدراسات فى صياغة الإطار النظرى وفى بناء الأداة وكيفية تحليل وتفسير النتائج .

اجراءات الدراسة:

تمشياً مع طبيعة البحث وتحقيقاً لأهدافه سوف يتم معالجتة وفقاً للفصول التالية :

المحور الأول: الإطار المفهومى لمدارس الجمعيات التعاونية التعليمية ؛ للإجابة على التساؤل الأول.

المحور الثانى : التحديات العالمية والمحلية لمدارس الجمعيات التعاونية التعليمية ؛ للإجابة على التساؤل الثانى.

المحور الثالث : المشكلات التي تواجه مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية ؛ للإجابة على التساؤل الثالث

المحور الرابع : ملخص النتائج والتصور المقترح ؛ للإجابة على التساؤل الرابع ويسبق هذه المحاور الجزء الخاص بالإطار العام للبحث.

المحور الأول : الاطار المفهومى لمدارس الجمعيات التعاونية التعليمية

تولي الحكومات والمجتمعات المعاصرة أهمية كبرى لمشاركة المؤسسات والمنظمات المجتمعية المختلفة في عملية النمو والتطور في مجالات الحياة المختلفة ومنها المجال التربوي. والمدرسة كمنظومة اجتماعية ومؤسسة تربوية، لها من الفاعلية والأهمية ما يجعل الحكومات والمجتمعات المحلية تركن إليها كاستثمار بشري وتنمية وطنية مستقبلية واعدة ولعل ذلك ما ذهب إليه ديفز Davies (٢٠٠٠، ٦٤) عندما أشار إلى أن " العلاقة القائمة بين المدارس والأسر والمؤسسات والهيئات المجتمعية على اختلاف إشكالها تشكل مجموعة من مجالات التأثير المتداخلة، وهي تمثل الوحدات الاجتماعية الأساسية الأكثر فاعلية ". وهذا بدوره ينعكس على إصلاح التعليم وجودته، حيث إن هناك العديد من التجارب التي أثبتت نجاح المشاركة المجتمعية في الإصلاح المدرسي، وذلك من خلال المشاركة الفاعلة وإتاحة الفرص الحقيقية لأفراد المجتمع ومؤسساته من أسر، ومجالس آباء،

ومعلمين، وأفـراد، وقيـادات مجتمعيـة، للمساهمة والمشاركة في المهام والتخطـيط المدرسي.

وفكرة الجمعيات الاهلية هـى فكـرة ليست بالحديثة ، ففى اواخر القـرن التاسـع عشر قامت الجمعيات الاهلية بالعديـد مـن المشروعات نذكر منها الجامعة الاهلية التى ولدت فكرتها عام ١٩٠٦ من خلال عدد من المصريين البارزين برئاسة سـعد زغلـول (باشا) لبحث الفكرة التى أصبحت مـشروعا قام تنفيذه على الاكتتاب والهبات والتبرعات من الشعب وانتهي بانشاء الجامعة الأهليـة التى افتتحت عام ١٩٠٨ وتحولت إلى جامعة حكومية باسم الجامعة المـصرية (جامعـة القاهرة حاليا) عام ١٩٢٥ ، يقف إلى جانـب ذلك انشاء العديد مـن المـدارس بمعرفـة الجمعيات الاهلية ، وحتى يتم تنظـيم تلـك الاعمال التطوعية والخيريـة فقـد صـدر القـانون رقـم (٨٤) لـسنة ٢٠٠٢ بـشأن الجمعيات والمؤسـسات الأهليـة (عـوض ٢٠٠٢، ٨٧) وفيما يلى عـرض مـوجز للمؤسسات التعليميـة التـى قامـت علـى المشاركة المجتمعيـة فـى مـصر ، مـع التركيز على مدارس الجمعيـات التعاونيـة التعليمية.

أولا: المؤسسات التعليمية التى قامت علـى المشاركة المجتمعية:

بدأت المشاركة المجتمعية فى انـشاء مدارس منذ بدأ الوعى القـومى فـى عهـد اسـماعيل،فقد قامـت الجمعيـة الخيريـة الاسلامية بالاسكندرية بانشاء مدرسة ابتدائية ، ودعا الكثيرون الى الاكثار من المـدارس الأهلية حتى تستطيع أن تسهم فى نشر عجلة التطور السياسى والقومى (الفقى : ١٩٧١ ، ٢٩٩) ، ثم انتشر التعليم على نطاق شعبى فى القرى وتكون اتحاد الـشبيبة المـصرية الذى دعا الأفراد الى فتح المدارس والتوسع الأهلى تخفيفا للعبء الملقى على الميزانية ، وسعيا وراء نشر الثقافة بين أبناء البلاد على نطاق واسع ، وقام عدد من الجمعيات العلمية مثل جمعية المعارف لنشر الثقافة عن طريق التأليف والنـشر عـام ١٨٦٨ ونظـرا لأن المدارس التى أنشئت بالجهود الأهليـة فـى عصر محمد علـى وخلفائـه قامـت علـى التمويل الذاتى والتبرعات سواء من الأهالى او من الجمعيات الخيرية ، ولم تسهم الدولة فى اعانة وتمويل ذلك التعليم ، دعيت هـذه المدارس بالمدارس أو المكاتب الأهلية توكيدا لصفتها الأهلية كمؤسسات للتعليم الابتـدائي الخارج عن ميزانيـة الحكومـة.(جـورج : ٢٠٠٤ ، ٣٠٠)

مفهوم الجمعية التعاونية:

هى مؤسسات ينشئها الاشخاص بصفتهم منتجين او مستهلكين على ان يكون راس مال الجمعية مكون من اسهم غير محدودة العدد يكون لكل شخص حق الاكتتاب فيها والتنازل عنها لأى شخص اخر وفقا لأحكام القانون رقم (٣١٧) لسنة ١٩٥٦م ونظام كل جمعية ، ويكون لكل عضو فى الجمعية العمومية صوت واحد أيا كان عدد الاسهم التى يملكها ، والا يحصل سهم راس المال على فائدة تزيد على ٦% من قيمتها الاسمية ، وان يوزع صافى الربح الى يجوز توزيعه على الاعضاء لكل بنسبة تعامله مع الجمعية (قانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦)

وتعتبر الجمعية التعاونية تعليمية اذا أنشئت طبقا لقانون الجمعيات التعاونية والقرارات المنفذة له ويكون غرضها تقديم الخدمات التربوية والتعليمية فى كافة مستوياتها فيما عدا التعليم العالى وذلك فى حدود الاحكام المنصوص عليها بقانون التعليم الخاص والقرارات المنفذة له (قرار وزارى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٦٨ م) وقد ادى اهتمام الدولة بالتعليم التعاونى الى اصدار قانون خاص بالتعاونيات التعليمية عام ١٩٩٠م وهو القانون رقم (١) لعام ١٩٩٠م لتنظيم عمل الجمعيات التعاونية التعليمية والمدارس التابعة لها،وشمل القانون تعريف الجمعية التعاونية التعليمية وحدد اهدافها ونظام تكوينها حيث تنص المادة الاولى من القانون تعتبر جمعية تعاونية تعليمية كل جمعية تعاونية تنشأ بهدف تأسيس المدارس الخاصة وادارتها طبقا للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون التعليم .(قانون رقم ١ لسنة ١٩٩٠)

٢- تأسيس الجمعيات التعاونية التعليمية :

تتكون الجمعية التعليمية التعاونية عن طريق اعداد عقد تاسيس ويجب ان يتضمن عقد التاسيس ما يلى (وزارة التربية والتعليم :مادة رقم (٣)اللائحة التفيذية للقانون ١ لسنة ١٩٩٠)

- اسم الجمعية المراد تاسيسها وتاريخ العقد ومكان ابرامه، ولابد ان يتضمن عقد التاسيس منطقة عمل الجمعية ومدتها ، اسماء الاعضاء المؤسسين ومحل اقامتهم ولا يقل العدد عن عشرة اعضاء .
- راس المال المكون للجمعية ، والنظام الداخلى للجمعية وعمل الاعضاء وتحديد المدارس التابعة لها ، واسماء اللجنة المؤقتة التى تتولى اتمام اجراءات التاسيس.

– وهذه الشروط يجب ان تتوفر فى اى شركة يراد انشائها حتى تتمكن الدولة من متابعة صلاحية مزاولة نشاطها ، وحتى لا تكون شركات وهمية ، تحتال على المواطنين ، ولضمان الجدية .

مفهوم مدارس الجمعيات التعاونية

تعريف مدارس الجمعيات التعاونية: Co-operative Schools تعرف بأنها " مدارس تسعي لتجويد الخدمة التعليمية من خلال مشاركة المجتمع التي تقوم علي أساس التعاون بين القطاع الأهلي في شكل جمعيات تعاونية تعليمية يتم تمويلها من خلال نظام الأسهم (الصكوك) التي يحدد قيمتها مجلس إدارة الجمعية والتي يقوم أولياء الأمور بدفعها لأبنائهم عند الالتحاق بالمدرسة واستردادها كاملة عند التخرج منها وتخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم ولاتهدف للربح"

أهداف مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية : تهدف مدارس الجمعيات التعاونية الي:

١- نقل العملية التعليمية إلى مكانها الطبيعى بالمدرسة والقضاء على ظاهرة الدروس الخصوصية .

٢- مساعدة الدولة ورفع عبء تعليم الأبناء ومرتبات العاملين عن كاهلها.

٣- توفير بيئة تربوية تعليمية متميزة فى البيئة المحلية والارتقاء بمستوى الإمكانات المادية فى هذه البيئة.

٤- تحقيق الإيجابيات المطلوبة فى كافة عناصر العملية التعليمية بتوفير:

أ- مبنى مدرسى جيد ولائق ومتزايد النمو ووافر الفصول والمرافق .

ب- كثافة مناسبة للفصول تتراوح من ٣٢ إلى ٣٦ تلميذا

ج- تقدير معنوى ومادى لمعلم بمنحه حوافز تصل إلى ١٠٠% من المرتب.

د- تخفيض المصروفات المدرسية اكتفاءً بالتكلفة الفعلية بدون ارباح .

ه- تحقيق التوازن بين إيرادات الجمعية ومصروفاتها دون تحقيق أرباح.

٥- تهيئة واعداد اطفال الروضة كمرحلة تمهيدية للتعليم الاساسى

٦- المعاونة فى مجال التعليم (ابتدائي – اعدادى – ثانوى) وفق المناهج والخطط المقررة بالمدارس الاساسية

٧- الاهتمام بالسلوك الدينى وحفظ القران الكريم والكتاب المقدس

٨- العناية بتدريس اللغة الانجليزية

٩- تعليم الكمبيوتر لغة العصر كضرورة

١٠- رعاية التلاميذ تربويا واجتماعيا وصحيا وتقديم خدمات ترفيهية لاطفال المدارس وطلابها باستخدام امكانيات المدارس

١١- تنمية السلوكيات الاجتماعية السليمة للتلاميذ وتوثيق الصلة بينهم وبين المدرسين وكذلك بين هيئة التدريس واولياء الامورحتى تتكامل التنشئة والتربية السليمة .

١٢- مراعاة الناحية التربوية والخلقية كاساس للتعامل بين التلاميذ ومدرسيهم وادارة المدرسة وكذلك اولياء الامورهم وذويهم بصفة خاصة.

تعليقا على الاهداف ترى الدراسة الحالية ان الاهمية الكبيرة لهذه المدارس ترجع الى مساعدة الدولة ورفع عبء تعليم الابناء ومرتبات العاملين عن كاهلها وخصوصا فى ظل الاوضاع الاقتصادية السيئة التى تمر بها مصر

كما ان هذه المدارس تهتم بتحفيظ القران كما نصت علية الائحة الداخلية لمدارس منار العلم مادة ٢٥ تحفيظ نصف جزء من القران سنويا لكل صف كما انها تساير التقدم العلمى والتكنولوجى

جوانب تميز مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية

(http://national-ins39.org/Home/schoolpage?id=2032)

- العمل على إقامة المؤتمرات التي تهدف إلى النهوض بالتعلم فى المعاهد القومية حيث اقامت الجمعية العامة للمعاهد القومية المؤتمر الأول لتطوير المعاهد القومية فى سبتمر ٢٠١٧ وهدف المؤتمر الى تنمية روح الانتماء للمؤسسة التعليمية والوطن بالإضافة الى التنمية المهنية للمعلمين والعمل على تحقيق الرؤية المستقبلية للتعليم فى مصر .
- كما أقامت المؤتمر الثاني فى نوفمبر ٢٠١٨ فى حضور اليزابيث وايت المستشار الثقافي البريطانى ومدير المجلس البريطانى للثقافة التى من جانبها أوضحت عن أهم المشاريع المشتركة بين المجلس البريطانى والمعاهد القومية والتدريبات المتنوعة لمعلمى المعاهد القومية ، وإعداد كوادر مدربين معتمدين من معلمى المعاهد القومية والمشاريع التربوية المتميزة التى ينفذها المجلس البريطانى بالشراكة مع مدارس المعاهد القومية مثل مسابقة

المدرسة الدولية ، ومشروع " تقدم " الذى يقام بمدارس القوميات وتم فيه تدريب عدد ما يقرب من ألف طالب من المرحلة الثانوية على البحث العلمى والعمل الجماعى لخدمة بلدهم ومجتمعهم.

- وفى نوفمبر ٢٠١٨ انطلق المؤتمر الثانى للدمج التعليمى فى المعاهد القومية تحت عنوان "نشر ثقافة الدمج وتقبل الآخرين " الذى أقيم على مسرح مدرسة النصر التعاونية فى مصر الجديدة وكان لهذا هذا المؤتمرعدة أهداف نذكر منها :

الوصول إلى مدرسة دامجة بالمعنى الحقيقى والتعاون المثمر انقل المعرفة والعلم وتوحيد الجهود والتوعية ورفع كفاءالمعلمين والمجتمع المدرسى المتعامل مع ذوى الإحتياجات الخاصة ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية لنشر ثقافة الدمج ، وتقبل الآخر والاندماج فى سوق العمل من خلال البرامج التى تتيح لهم فرصة عمل لائقه لكى يصبحو أفرادا فاعلين ومنتجين .

- كما قامت المعاهد القومية بتدريب ٣٠ معلما وأخصائيين إجتماعيين بالمدارس القومية فى مقر التدريب بالمعاهد عن طريق الاحتكاك المباشر بالطلاب ذوى الإعاقات العقلية والحركية والسمعية والبصرية وتحديد مستوى الدمج ما إذا كان شامل أو جزئى وكذلك تدريب أولياء الأمور على مهارات التواصل .

- إقامة معارض للوسائل التعليمية

حيث أقيم معرضا للوسائل التعليمية فى ابريل ٢٠١٧على مستوى المدارس القومية فى محافظات "الجيزة ، المنيا ، بورسعيد " وذلك فى مدرسة الحرية للغات ، كما أقيم فى الشهر نفسه معرضا للمدارس القومية فى الاسكندرية بمقر مركز تدريب المعاهد القومية فى الاسكندرية . وتقوم فكرة المعرض بإرسال كل مدرسة وسيلة تعليمية مميزة من كل مرحلة تعليمية (رياض أطفال ، إبتدائي ، إعدادى ، ثانوى) تكون من الوسائل المستخدمة طوال العام الدراسى .مما يعطى فرصة ايجابية وفعالة بتناول الخبرات بين المدارس والاستفادة من الأفكار المقدمة فى المعرض .

- حصول ست مدارس من المدارس القومية بجائزة المدارس الدولية ، وهى إعتماد من المجلس الثقافى البريطانى برعاية وزارة التربية والتعليم بأن هذه المدارس تطبق الأنشطة المصاحبة لجميع المناهج الدراسية بمعايير عالمية.

ومدة هذا الإعتماد ثلاث سنوات (٢٠١٨ -٢,٢١) وهـــذه المـــدارس كالتـــالى (بورسعيد بالزمالك ، وليسية الحريـــة بمصر الجديدة ، والقنـــاة بالمعـــادى) بمحافظة القاهرة (وكلية البنات بالشاطبى ، وكلية البنـــات بزيزنيـــا) بمحافظـــة الإسكندرية بالاضافة الى فوز مدرســـة (المنيا القومية) بمافظة المنيا بإعتمـــاد لمدة عام (٢٠١٨ – ٢٠١٩) .

- الإهتمام بتطبيق مبادئ الجودة الـــشاملة فى التعليم

من أهم مميزات مدارس المعاهد القومية أنها تسعى لتجويد الخدمة التعليمية ففى عام ٢٠١٧ – ٢٠١٨ حـــصلت ســـبع مدارس على الإعتماد الأكاديمى وذلـــك لتطبيق معايير الجودة الشاملة فى التعليم وهى كالتالى :

- مدرسة أبوالهول القومية فى المرحلة الدراسية (الاعدادية عربى).
- مدرسة المنيل فى المرحلة الدراســـية (الابتدائيى عربى).
- مدرسة النصر مصر الجديـــدة فـــى مرحلة رياض الأطفال .
- مدرسة النصر بنـــين الـــشاطبى فـــى المرحلة الاعدادية .
- مدرسة ليسية الحرية الاسكندرية فـــى المرحلة الابتدائية انجليزى .
- مدرسة ليسية المعادى فـــى مرحلـــة رياض الأطفال .
- مدرسة الجزيرة القومية لغـــات فـــى مرحلة رياض الأطفال .

المحـــور الثـــانى : المتغيـــرات العالميـــة والمحلية التى دفعت في اتجاه التوسع فـــي مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية

تواجه المجتمعات المعاصـــرة اليـــوم العديد من التحديات منهـــا النمـــو الـــسكاني المطـــرد ، والتقـــدم الـــسريع للمعرفـــة والتكنولوجيا، واتـــساع شـــبكات الاتـــصال، وتجميع الجهود على كافة المستويات علـــى إيجاد ثقافة مجتمعية للعمل التطـــوعي عـــن طريق ذوي الخبرات والكفاءات المتـــوفرة ، لمجابهة هذه التحديات ، و تزخر المجتمعات العربية بثقافة تطوعية تاريخية وإسلامية ذات ممارسات إنسانية منذ القدم بحاجة في الوقت الحالي لمن يعيـــد لهـــا رونقهـــا الإنـــساني (الشرعى ، ٢٠٠٧ ، ص١١)

ولعل من الأسباب الرئيـــسة للأزمـــة التربوية هو فشل النظـــام الاجتمـــاعي فـــي معرفة كيفية ربـــط مؤســـساته المجتمعيـــة المختلفة الرسمية وغير الرسمية بالتحـــديات المعاصرة التي طرأت على المجتمـــع، ممـــا

انعكس سلباً على دور المؤسسات التربوية والتعليمية وشل حركتها في التطور التنموي الشامل، ومن أمثلة ذلك عزوف أولياء الأمور ومجالس الإباء عن المشاركة الفاعلة، وضعف كثير من مؤسسات المجتمع المدني وتنظيماته في تأدية دورها الذي أصبح نمطاً تقليدياً لا يمثل أي عنصر قوة ضاغطة لتفعيل المؤسسات التربوية(الشرعى،٢٠٠٧، ٢)

فعلى الصعيد الخارجى هناك العديد من التغييرات التى شهدها العالم ومن أهمها العولمة وثورة التكنولوجيا وما نتج عنهما من تضاعف أهمية التعليم فى حماية الأمن القومى واتساع مفهومه فلم يعد يقتصر على المفهوم التقليدى وانما أصبح مرادف للتنمية ،أما على الصعيد الداخلى لم يعد التعليم ينظر إليه على أنه قضية خدمات كما كان سائدا لفترة طويلة وإنما أصبح قضية مرتبطة بالأمن القومى إن "التعليم في هذا العصر ليس مجرد تنشئة للفرد المسلح بالعلم والقادر على الإنتاج وإنما هو قضية أمن قومي فالمجتمع الذي تتفشى فيه الأمية المعلوماتية يسوده الجهل ويسهل اختراقه والسيطرة عليه " (الزواوي، ٢٠٠٣، ٥١).

لذا قام الباحث بدراسة التحديات العالمية والمحلية التى تستدعى ضرورة المشاركة المجتمعية والتوسع فى مدارس الجمعيات التعاونية التعليمية

المتغيرات العالمية :

أولا- العولمة :

مع انطلاقة الالفية الثالثة بدأ عالمنا يعيش نظاما جديدا ، وأصبح لزاما على مجتمعنا حكومات وأفراد أن يعيش هذا النظام بما له من ايجابيات وما عليه من سلبيات ، وان نكون اعضاء مشاركين بفاعلية فيما يدور حولنا من تغيرات وتحولات ، وأن يكون لنا مكان استراتيجى على خريطة العولمة التى لم تعد تتسع الا لمجتمعات المتعلمين والمبدعين والعلماء .(الشخيبى: ٢٠٠٤،٢٦٤) وقد أدت العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى إحداث عدة تغيرات داخل الدول، فاتخذت العديد من الآليات مثل إعادة الهيكلة الاقتصادية، والخصخصة، وتقليص دور الدولة في تقديم الرعاية الاجتماعية والخدمية، ورفع الدعم، وتحرير السياسات الاقتصادية، ولذا كان على التعليم أن يلعب دورا مركزيا في إعداد هذه السياسات (الخضيرى :٢٠٠١ ، ١٦) فالعولمة- مصطحبة بالتكنولوجيا الجديدة للمعلومات والعمليات التجديدية والإبداعية الناتجة عنها- تمثل ثورة في تنظيم العمل، وانتاج السلع والخدمات، والعلاقات فيما بين الدول، بل

وفى الثقافات المحليـــة، ولا يوجـــد مجتمـــع محصن من آثار هذه الثورة(مارتن كارنوى ٢٠٠٣: ، ١٨)

وإن المتأمل في واقعنا التربوي يجـــد أن التحديات التي تواجه المدرسة فـــي ظـــل تداعيات العولمة، راجعة إلى نـــوعين مـــن التحديات؛ خارجية وداخلية، فالخارجية مـــا يتمثل في الضغوط والتدخلات الخارجية التي تحاول طمس الهوية الإســـلامية وتـــذويبها وتـــشويه الشخـــصية الإســـلامية بوصـــمها بالإرهاب والتطرف تارة، وبوصفها بالجمود والتخلف تارة أخرى، أو التدخل السافر فـــي صياغة أهداف ومناهج إعداد هذه الشخصية بحذف الكثير من النـــصوص مـــن القـــرآن الكريم أو السنة المطهرة أو السيرة للزج بها بعيدا عن مسارها الـــصحيح، إلـــى جانـــب استهدافها قيم الأمة حين تتخـــذ مـــن وثيقـــة كوثيقة الأمم المتحدة عن الـــسكان والتنميـــة المنعقد في القاهرة (١٩٩٤) وغيره مرتكـــزا لها باعتبار الجنس حق تقـــدم لـــه النـــصائح وتستهجن الزواج المبكر ولا تدين الإجهاض وتبيح الشذوذ الجنسي وتعترف به، إضـــافة إلى مؤتمرات حقوق الإنسان وبموافقة الأمم المتحدة لهز منظومة القيم والأخـــلاق التـــي تقدم ببنائها وتعزيزها المدرســـة.(منـــصور :٢٠٠٧ ، ٥٩٦) ومـــن أجـــواء العولمـــة " تولدت مصطلحات النظـــام العـــالم الجديـــد، والقرية الإلكترونية، واقتصاد السوق، وحرية التجارة والاســـتثمار والـــشركات المتعـــددة الجنسيات، والعرض والطلب، ونهاية التاريخ وصراع الحضارات، ومـــا بعـــد الحداثـــة، والهوية الثقافية وغير ذلك" (شحاتة، ٢٠٠٤، ١٩١).

مما دعا التربويين على عقد مؤتمرات تربوية لمناقشة هذه التـــدخلات مـــن أجـــل مواجهة تداعيات واقتضاءات هـــذا الخطـــر حاضـــرا ومـــستقبلا (عمـــار، ٢٠٠٤، ١١٤).ويؤكد ما ســـبق أن هـــدف العمليـــة التربوية هو تأهيل هذا الإنسان المـــستخلف للقيام بدوره بكل أبعاده، ضـــمن المتغيـــرات المحيطة المفروضة بالعولمة وسرعة ظهور النظريات العلمية التي تتحول إلـــى أجهـــزة ومواد، وهيمنة التكنولوجيا علـــى المعرفـــة وعالم الاتصال.

مما سبق نلاحظ ان تأثيرات العولمـــة على التعليم فى مصر كثيره ويمكن ان نذكر منها : تراجع اللغة العربية فـــى مواجهـــة اللغات الأكثر تداولا على مـــستولى العـــالم خاصة اللغة الإنجليزية ، وهيمنـــة القطـــاع الخـــاص علـــى قطـــاع التعلـــيم وانتاجـــه والاستثمار فيه ، العلاقـــة بـــين الـــشركات التعليمية متعـــددة الجنـــسيات والـــوطن الأم والوكلاء المحليين ، خـــضوع المؤســـسات التعليمية لمعايير كونية واحده ممـــا يجعـــل

معيار النجاح فيها والتفوق رهنا بمرونة تلك المؤسسات التعليمية وقدرتها على التعامل مع المستجدات العالمية ومنجزات العصر ، وامتلاكها لأدوات المراجعة والتطوير وآليات تحسين القدرة التنافسية.

ثانيا :أحداث الحادي عشر من سبتمبر :

ومن أبرز نقاط التحديات الخارجية للعولمة التربوية التدخلات الخارجية فى نظم التربية والتعليم فمنذ ١١ سبتمبر "تزايدت الهجمة على وطننا العربي متهمة دينه وتقاليده ونظم تعليمه بأنها مصدر للإرهاب، وأنها بيئات تولد نوازع العنف والاعتداء على الغير وأصدرت التقارير والإشارات لتغيير مناهجنا العربية" (شحاتة، ٢٠٠٤، ١٧٨).

وهذا ما أكد عليه الجميع أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر واشارة الولايات المتحدة الأمريكية الى الدول العربية بأن ثقافتها ونظمها التعليمية تمثل أرضا خصبة لاحتضان ورعاية الارهاب ،حيث زعمت مصادر أمريكية أن ٨٢% من الارهابيين ينتمون الى الدول العربية ،واتخاذها من شعار مكافحة الارهاب ، ونشر القيم الديمقراطية ذريعة التدخل فى الشئون الداخلية لمصر والدول العربية ، من أجل تحقيق أهدافها فى المنطقة العربية ، ومطالبتها الدول العربية بضرورة تبنى سياسة تعليمية تدعى أنها تشجع على الحرية والابداع والابتكار ، وتنمى مهارات التواصل والحوار والتفاهم مع الاخر .كما أنها سوف تستخدم كافة الوسائل الممكنة والمتاحة لأحداث ذلك التغيير خاصة وأنها تسعى للانفراد بإدارة النظام العالمى الجديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتى وتراجع دوره فى المنطقة العربية وتنوعت تلك الوسائل مابين الحرب على الارهاب تارة والعقوبات الاقتصادية والضغط تارة أخرى.(الجميل : ٢٠١٨، ٤)

وتشير خطة واشنطن لتغيير المناهج التعليمية في مصر والعالم العربي والتي صاغتها مجموعة من السياسيين الأمريكيين ووافق عليها بوش، إلى هذا التدخل السافر في المناهج، ومما جاء فيها لن نستطيع أن نغير من محتوى القرآن، ولكن علينا التدخل لإفراغه من مضمونه وتغيير التربية الدينية إلى مسمى الثقافة الدينية، وأن تكون اللغة الدينية مبنية على العقل والمنطق، لا على النقل والتبعية للكتاب المقدس (القرآن) دون تفكير، وأننا سوف نحذف كل ما يثار من موضوعات هدفها بث الكراهية تجاه الغرب وكل ما هو أمريكي وأوروبي أو حتى ما يخص دول الجوار، وكذلك ما جاء في المذكرة التفصيلية لمبادرة (كولن باول) والتي تعتبر التعليم البيئة الرئيسية لتوليد

الإرهاب وتشير إلى أن ٨٢% من الإرهابيين ينتمون إلى الدول العربية، وتعتبر أن إصلاح التعليم بالمفهوم الأمريكي هو الدعامة الأولى لوأد الإرهاب لذلك حدد التقرير ما يلي:(منصور :٢٠٠٧ ، ٦٠٥-٦٠٦)

- إنشاء مدارس أمريكية في مختلف البلاد العربية لجميع مراحل التعليم وأن تكون مؤهلة للالتحاق بالجامعات الأمريكية.
- الاعتماد على الخبراء والأكاديميين الأمريكيين في إدارتها مع تطعيمها بأكبر عدد من خبراء التعليم العرب.
- تنظيم دورات تدريبية وتأهيلية مشتركة للمعنيين بالعملية التعليمية في البلاد العربية أو في أمريكا تتضمن برامج تؤكد الصورة المثلى الأمريكية.
- ألا تكون تكاليف الالتحاق بهذه المدارس عالية لتشجيع الانخراط فيها.
- لا تقتصر المناهج على المقررات الدراسية وإنما سيتم تخصيص جزء كبير منها لتشجيع المشاركة السياسية والديمقراطية.
- إنشاء نوادٍ داخل المدارس يطلق عليها نوادي الحرية الأمريكية لممارسة تطبيقات الديمقراطية الأمريكية.
- دعم إنشاء المدارس من خلال سلسلة من المصالح والمشروعات والمؤسسات الاقتصادية الأمريكية وهذه المشروعات ستضمن فرص عمل لخريجي المدارس والجامعات الأمريكية برواتب مغرية.
- دعم وتقوية اللامركزية السياسية وبرامج الحكم المحلي خاصة في مجالات التعليم.
- وجود برنامج منفصل للترجمة إلى العربية من خلال كتب تعالج الاقتصاد والتربية وتشكل مراجع توزع على المؤسسات.

ويتضح مما سبق أن هدف البرنامج الأمريكي كما يعلن بوضوح تكوين ناشئة عربية مسلوبة الهوية والانتماءات الوطنية والقومية، كي تؤمن بنموذج الحياة الأمريكي وتدعم مصالحه وأساليب هيمنته.

ثالثا: الثورة العلمية والتقدم التكنولوجي:

صاحب الثورة العلمية والتكنولوجية، متغيرات جديدة كان لها أثراً بالغاً على المجتمع و أنظمته التعليمية والثقافية والاقتصادية، فقد عملت على سبيل المثال على اختزال الزمان والمكان، وأوجدت روح المنافسة بين الشعوب، وأرست مبادئ العلم، والابتكار بين المؤسسات التربوية، وأصبح رأسمال الدول والمجتمعات هو الإنسان وتطوير قدراته العلمية والفكرية، فإنتاجية التكنولوجيا تتطلب إعداد كوادر بشرية عالية

الجودة من خلال نظام تعليمي عالي الكفاءة.(الشرعى :٢٠٠٧ ، ١٤) وبقدر ما أفادت التكنولوجيا المجتمعات في كثير من النواحي، لكنها كانت مدمرة للبيئة وللتوازن البيئي في بعض الأماكن، كما حملت معها جوانب سلبية للإنسان والمجتمع ومنها المشكلات الصحية والنفسية والأخلاقية، وسيكون من مهمة المدرسة أن تهيئ الظروف لتنمية الجانب القيمي والإنساني في التكنولوجيا، وتنمية الإبداع، والتجديد، وعدم الاقتصار على تعليم طلابها المهارات الصناعية والتكنولوجية فحسب ، بل لا بد من تنمية الاتجاهات والقيم الايجابية والحس الجماعي والأخلاق الإسلامية الرفيعة التي من شأنها حماية البيئة من أخطار التكنولوجيا كذلك. (الحارثي ٢٠٠٣ : ٢٠٨- ٢٠٩).

ويمكن القول أن عناصر المنظومة التعليمية على اختلاف مستوياتها فى العديد من الدول قد تأثرت بالمستحدثات التكنولوجية، فتغير دور المعلم بصورة واضحة وأصبحت كلمة (معلم / مدرس Teacher) غير مناسبة للتعبير عن مهامه الجديدة (ضياء زاهر، كمال اسكندر، ١٩٩٣، ٧٦) وظهرت فى الأدبيات الحديثة كلمة (مسهل Facilitor) لوصف مهام المعلم على أساس أنه الذى يسهل عملية التعلم لطلابه، فهو يصمم "بيئة التعلم" Learning Environment، ويشخص مستويات طلابه، ويصف لهم ما يناسبهم من المواد التعليمية، ويتابع تقدمهم، ويرشدهم، ويوجههم حتى تتحقق الأهداف المنشودة (عبد المنعم، ١٩٩٦، ٢٧٦).

في ظل عصر الثورة التكنولوجية والتي يقصد بها ثورة المعلومات المرتبطة بصناعة وحيازة المعلومات وتخزينها ومعالجتها واسترجاعها وعرضها وتسويقها ومن خلال وسائل اتصال تكنولوجية حديثة ومتطورة وسريعة، وذلك من خلال الاستخدام المشترك لأجهزة الكمبيوتر، ونظم الاتصالات الحديثة، فإن البعض قد أطلق علي العصر الحالي أسم العصر الإلكتروني أي التكنولوجي الإلكتروني، أو الموجه الثالثة أو تحول القوة أو السلطة (مازن، ٢٠٠١، ١٤٥).

فأصبح التغيير وعدم الاستقرار من أهم سمات الألفية الثالثة، فالنظام العالمى الجديد يستوجب أن يتصف المعلمون بالدينامية وحتى يتم ذلك لابد من التخلص من بعض القوالب القديمة التى سادت لسنوات طويلة لتتناسب مع التغييرات المعاصرة، فلقد أصبحنا الآن أمام متغيرات هائلة لا ترتبط بالانتقال من قرن إلى قرن، والحقيقة ان ما نشهده ليس نهاية وبداية قرن

أو ألفية فحسب وإنما هو خاتمة وافتتاحية عصر فى مسيرة التاريخ يحفظ للثروات البشرية مكانة متميزة لم تصلها من قبل(عبدالرحيم، ٢٠٠٤، ٥٢).

لذا أصبح الإنسان ابن عالمه، ولم يعد ابن بيئته التى ولدته وربته، يجوب فى دول العالم وكأنه يجوب فى ارجاء وطنه، يعرف كل ما يجرى فى انحاء العالم ويتأثر بها، ويستمتع بكل ما يبدعه الآخرون ويعد التعليم سلاحاً أولياً فى يد هذا التطور التكنولوجى وتمثل التكنولوجيا عاملا هاما فى تحديد صورة المجتمع الحديث ومن ثم فإن نجاح عملية تحديث المجتمع تعتمد على مدى قدرته على استيعاب التغييرات التكنولوجية الحديثة، ومن هنا يأتى دور المعلم كنقل المجتمع من حالة السكون إلى حالة الدينامية والتغير والأمر هنا لا يقتصر على مجرد نقل العلم والتكنولوجيا بل يتعدى إلى غرس المنهج العلمى لإنتاج العلم والتكنولوجيا (على قطب، **١٩٩٣، ٨٤**).

ومن ثم فنحن في حاجة إلى مدرسة جديدة، مبني ومعنى ، إلى معلم جديد ليشتغل بالتدريس وبالتعليم ، يعلم ويتعلم ، وإلى مناهج متطورة تستوعب الجديد والمتجدد من المعرفة ، وإلى تنمية تفكير محلل ناقد ومبدع، قادر على الفرز في زخم المعلومات، إلى تعليم الديمقراطية بالقدوة والممارسة ، وإلى تحفيز الطلاب إلى التميز من أجل الدخول في مغامرات المنافسة العالمية .(عمار،٢٠٠٦ ، ٨٤)

من ذلك يتضح أن التقدم العلمي والتكنولوجي يشكل تحدياً قوياً للمجتمع العربي ، وأن الاهتمام بالقدرات والمهارات البشرية أكثر أهمية من الاستثمار في الموارد المالية ، أي أننا بحاجة إلى تعليم متميز ، يفتح مجال التعلم وتلقي المعارف والعلوم المختلفة ، وتوظيفها في مجالات التفكير والاتصال والتواصل ، والتعامل مع عوامل التغيير الاجتماعي والثقافي المبني على القيم الإنسانية الصحيحة ، كما يساعد أيضاً على تنمية مهارات البناء الذاتي والثقة في النفس . (الشرعى ،٢٠٠٧، ١٥)

المتغيرات المحلية والمجتمعية:

شهدت مصر في العقد الأخير من القرن العشرين الكثير من التغييرات والتحولات في شتى المجالات نتيجة للأحداث السريعة والمتلاحقة على المستويين العالمي والمحلى والتي أثرت بشكل مباشر على النظام التعليمي ومنها:

١- الظروف الاقتصادية:

مر المجتمع المصري في السنوات الأخيرة بفترة صعبة تداخلت وتراكمت فيها المشكلات فى شتى المجالات وخاصة

الاقتصادية. وصار مؤكدا أنه توجد بالفعل أزمة اقتصادية حقيقية تبدو ملامحها شاخصة أمام المجتمع، فلن تستطع الدولة تجاوز الأوضاع المتخلفة والانطلاق الى ما تصبو إليه من تقدم وتنمية، ولم تزل عاجزة عن الوفاء بالحدود الدنيا من الحاجات الإنسانية الأساسية للسواء الأعظم من المواطنين.(الزنفلى ، ٢٠١٢ ، ٢٣)

ويؤثر التعليم تأثيرًا مباشرًا في التقدم الاقتصادي للأمم؛ حيث تتأثر إنتاجية الفرد بنوع وكم التعليم الذى حصل عليه. وقد أظهر دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٣ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مصر تحتل المرتبة ال ١١٢ عالميًا من بين ١٦٠دولة. كما أشار الدليل إلى أن معدل البطالة في مصر بين الشباب هو الأعلى عربيًا خلال عام ٢٠١٢ ، حيث يصل إلى ٣٠ % ، وشدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠١٣ على «أن السياسات المناصرة للفقراء والاستثمار في القدرات البشرية، بالتركيز على التعليم والتغذية والصحة ومهارات العمل، جميعها توسّع فرص الحصول على العمل اللائق وتغزز التقدّم المستدام(id? =149575 php.news_default/com.egyptianp eople.www//:http بتاريخ / 2013 12/1) مما أي الى بطء معدلات النمو الاقتصادي وتراجعها، **وارتفاع فى معدلات التضخم ، وتفاقم البطالة والفقر ، وتدهور الخدمات العامة الصحية والتعليمية .(مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية :٢٠١٢ ،ص١٥) و انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٤/٢٠١٣. حيث بلغ (٧,٢%) عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ،وإنخفض إلى (٤,٧%) عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، ثم عاد ليرتفع مرة أخرى فى العام التالى ٢٠١٠/٢٠٠٩ حيث بلغ (٥,١%) ، ثم إنخفض إلى ١,٨% عام ٢٠١١/٢٠١٠ ، ثم استمر متذبذا بين الارتفاع والانخفاض حتى وصل إلى (١,٤%) عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وهذا معدل ضعيف جدا ،ويترتب على انخفاض معدلات الناتج المحلى الاجمالى فى مصر صعوبة تمكين البشر من الحصول على فرص عمل يستطيعون من خلالها توفير سبل العيش الكريم ، وارتفاع في أسعار السلع والخدمات .(جوهر ،الباسل :٢٠١٥،٣٩)**

وانعكس ذلك سلبا على المؤسسات التعليمية حيث أصبح من الصعب توفير الموارد اللازمة للتعليم من قبل الدولة، بالتالي بدأت الدولة تتخلى نسبيا عن مجانية التعليم وبالتالي قامت بترشيد الإنفاق التعليمي مما فتح الباب على مجانية التعليم

وبالتالي قامت بترشيد الإنفاق التعليمي مما فتح الباب على مصراعيه لدخول عناصر جديدة تشارك الدولة مهمة الإنفاق التعليمي ومن هنا ولد التعليم الخاص من رحم الأداء الاقتصادي الهزيل.

٢- تمويل التعليم
(www.mext.go.jp/english)

تتوقف جودة التعليم على كفاية تمويله، وهناك مقاييس عديدة لكفاية التمويل ومنها"ما تعرف الكفاية بدلالة النسبة المئوية من الناتج القومي الإجمالي المخصصة للتعليم ، وكانت نسبة ٨% غالبا هي المناسبة، أما إذا نسبت حصة التعليم إلي ميزانية الحكومة المركزية فإن النسبة المناسبة كانت في حدود ٢٠%. "(عابدين، ٢٠٠٠ ، ٦٤)

وما زالت المؤسسات الحكومية تستحوذ على ما لا يقل عن ٨٠% من جملة الطلبة المقيدين في منظومة التعليم في مصر بشقيها قبل الجامعي والعالي، ويعني ذلك أن الإنفاق العام مازال هو المصدر الأساسي لتمويل التعليم في مصر حتى الآن، حيث تخصص الدولة سنويًا نسبة من موازنتها العامة للتعليم، كما تشير بيانات الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة إلى أن نصيب التعليم من جملة الإنفاق العام قد تراجع من حوالي ١٧% عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ إلى نحو ١٦% عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى نحو ١٢,٥% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ إلى أقل من ١٢% فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ وبذلك انخفضت نسبة الانفاق الى ٣,٤% عام ٢٠١٠،٢٠١١.(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء:مصر ٢٠١٤ اصدار مارس)
www.da3mfayoum.blogspot.com.eg/2009/03/blog-post_3332.html)،
وذلك لأسباب عديده منها (وحدة التخطيط الاستراتيجي، وحدة التطوير المؤسسي :٢٠١٦) ــ غياب المنظور التخطيطي في عملية التمويل، الزيادة المستمرة في أعداد السكان والذي تولد عنها الانفجار السكاني، الأمر الذي يضيف أعباءً مالية جديدة في مجال التعليم،ــ ارتفاع نفقات التعليم لمواجهة تكلفة إنشاء المؤسسات التعليمية وتجهيزاتها والأجور الخاصة بالعملية التعليمية، زيادة الإقبال على التعليم لإعلان الدولة مجانية التعليم، حيث زادت الأعداد الملتحقة بالمؤسسات التعليمية، عدم تنوع مصادر التمويل، ومن التحديات التي يتطلبها التعليم نقص التمويل المتاح، حيث إن الميزانيات المخصصة للتعليم لا تفي بالاحتياجات، فلا يزال ما ينفق على المتعلم سنويا ١٣٠ دولارا تقريبا في رحلة التعليم الأساسي في مصر بالمقارنة بما ينفق في اليابان ٦٩٦٠

وفي أمريكا ٤٧٦٤، وفي السعودية ١٣٣٨ وفي تونس ٢٩٠ دولارا سنويا (شحاتة، ٢٠٠٤، ص١٣٠).

٣- النمو السكانى

يتزايد سكان مصر بمعدلات مرتفعة ، واذا نظرنا الى الثروة البشرية باعتبارها أقوى عناصر الإنتاج ، فأن ذلك يمثل ميزة كان من المفروض أن تساهم فى ارتفاع معدلات الإنتاج القومى والنمو الاقتصادى ، ولكن تكمن المشكلة السكانية فى مصر بالأساس فى التكدس السكانى أى ارتفاع معدلات الكثافة السكانية فى مساحة ضيقة من الامتداد الجغرافى ، مما ينعكس على نوعية الحياة وتردى مستوى الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة . ، ومما يزيد من خطورة هذه المشكلة على الوضع التعليمى ان الهرم السكانى قاعدته عريضة حيث تبلغ نسبة السكان دون سن ١٥ سنة نحو ٣٥ % ، وهذا يعنى أن الفئات العمرية التى تحتاج الى خدمات تعليمية فى ازدياد مستمر .(فرج ،٢٠٠٦)

و يعتبر النمو السكاني المتزايد من أهم الآفات المحددة لنمو وتقدم المجتمعات، ففي مصر تضاعف عدد السكان خلال ربع قرن، بعد أن كان ذلك يحدث مرة كل نصف قرن، كما وصل عدد سكان مصر مع بداية الألفية الثالثة إلى أكثر من ٧٠ مليون نسمة بمعدل نمو سكاني يزيد عن ٢% وهؤلاء السكان يرتكزون على حوالي ٤% فقط من المساحة الكلية لجمهورية مصر العربية وتحديدا على وادي النيل ودلتاه، ويتوقع أن يصل عددهم إلى حوالي ٧،٨٧ مليون نسمة عام ٢٠١٥ وهذا يبرز لنا مدى التحدي الذي سيواجه مؤسسات التعليم العالي في مصر والتعليم العام في مواجهة التدفق الطلابي الهائل مما سيجعل الدولة غير قادرة على أن تتحمل بمفردها تلك المسئولية الرهيبة ومن هنا ستجد نفسها مضطرة للتخلي عن جانب من تلك المسئولية للتعليم الخاص ليس من باب التنازل عن السيادة بل من باب المشاركة الهادفة المشروطة وفق ضوابط محددة ومتفق عليها.(جوهر، الباسل، ٢٠١٥،٤٠)

المحور الثالث : المشكلات التي تحد من تعميم المدارس التعاونية التعليمية

يرى البحث الحالى أنه مع هذه التغييرات العالمية والمحلية والظروف التى يعانى منها التعليم فى مصر من جمود النظام التعليمى ، ونقص الميزنيات ، وتدنى نوعية التعليم ،وعجز النظام التربوى لاتستطيع الدولة بمفردها مواجهتها ، ومن المعوقات التى تواجه المدارس التعاونية فى التعليم :

١- أن هناك اعتقاد عاما بين أفراد الشعب مؤداه أن التعليم مسئولية الحكومة والمدرسة وليس مسئوليتهم ومن ثم جرت العادة على اعتماد الشعب على الحكومة فى التعليم وقد يكون ذلك راجعا لآثار الاستعمار الذى حاول أن يقنع العامة من أفراد الشعب بفكرة فشل النظام التعليمى فى أن يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بحياة وطموحات الشعب ، كما يرجع أيضا إلى سيادة النظام المركزى الذى لايولد اهتماما شعبيا بالتعليم ، وتنمى فى الفرد عدم الثقة بقدرته على التحكم فى بيئته وتغييرها .

٢- أن بعض أولياء الأمور لا يرغبون فى الحضور إلى المدرسة لعدة أسباب منها:

- التبرعات المالية التى تحتاجها المدرسة منهم .
- عدم إجادة القراءة والكتابة ،ويعتقدون أن حضورهم للمدرسة يتطلب نوعا معينا من الكفاءة العلمية لكى يتحدثوا مع المسئولين فى المدرسة .
- أن الاتصال بالمدرسة أمر لا يتفق مع أعبائهم اليومية وما تقتضيه ظروفهم المعيشية وأن اشتراكهم فى المدرسة يستلزم جهدا تحول أعمالهم دون تحقيقه .
- انخفاض الوعى التربوى لدى المجتمع.

٣- ميراث التسلطية والبيروقراطية ونقص المعلومات والشفافية وقيم التعالى فى العمل الوطنى وقيم الانعزالية والعزوف عن العمل العام أو العمل الجماعى لدى المواطنين (البلاوى ٢٠٠٣: ١٤ ،)

٤- تعدد المشكلات التى يعانى منها النظام التعلمى مثل :

- نقص الإمكانات المادية والبشرية .
- مشكلة الدروس الخصوصية .
- نظام عدم استقرار الهيئة التعليمية فى المدارس مما يترتب عليه عدم جدوى التدريبات
- قدم المبانى وحتى عدم وجود مبانى فى بعض المناطق.
- نظام الفترات الدراسية .
- سوء توزيع المعلمين على المدارس .
- انفصال التعليم عن المجتمع .

٥- سوء الحالة الاقتصادية للعاملين فى الحقل التعليمى مقارنة بزملائهم العاملين فى قطاعات أخرى كالبنوك ،

والشركات ، والشرطة ، والجامعة وغيرها .

٦- اهتزاز مكانة التعليم نتيجة لتخلى الدولة عن دورها فى تعيين الخريجين.

٧- التقدم العلمى والتكنولوجى وعدم قدرة التعليم على مواكبة ذلك.

٨- نظام القبول الحالى بالجامعات والقائم على المجموع كمعيار أوحد للقبول بالجامعة مما يترتب عليه من تكريث كل جهود أولياء الأمور والطلاب على كيفية حصول الأبناء على مجاميع عالية بأى وسيلة ممكنة كالدروس الخصوصية فى جميع المواد عند أكثر من مدرس للمادة الواحدة وما يترتب على ذلك من مشاكل عديدة للمدرسة مثل تهميش دورها والغياب المتكرر للطلاب والتركيز على التحصيل فقط وغيرها .

٩- مقاومة التغيير وتخوف بعض المسئولين من تقلص صلاحياتهم ، ويضح ذلك بوضوح حينما يتم الحديث فى المجتمع التربوى عن المعايير القومية للتعليم

١٠-أن بعض المديرين يفضل عزل المدرسة عن المجتمع ليكونوا بعيدين عن العيون الفاحصة المترقبة ،ونقد أفراد المجتمع ، كما أن بعض المديرين يعترض على فكرة إشراك أفراد المجتمع فى رسم السياسة المدرسية اعتقادا من أن فى ذلك سلبا لبعض اختصاصاتهم وسلطاتهم .

١١-أن بعض المعلمين غير مدربين جيدا على العمل مع أولياء الأمور ، وبعضهم الآخر ليس لديه الرغبة فى بذل مجهود فى مثل هذه الأمور نتيجة عدم توافر الوقت والجهد من جانبهم .

بالإضافة لما سبق قام الباحث بتطبيق استبانة على عينة قدرها (٧٥) من العاملين والمشرفين والطلاب في مدرسة منار العلم بمحافظة الدقهلية كأحد المدارس والنماذج الناجحة ووقع اختيار الباحث عليها لأنها تقع بمحافظتة (الدقهلية) وبالقرب من مقر اقامته وتعد من أبرز النماذج الناجحة حول المشكلات التى تواجه المدارس التعاونية التعليمية، كانت استجابات أفراد العينة كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول (١)

استجابات عينة الدراسة حول المشكلات التى تواجه المدارس التعاونية التعليمية وقيمة (كا٢) ومستوى دلالتها والأهمية النسبية

العبارات	درجة التوافر						كا٢	مستوى الدلالة	الأهمية النسبية	الترتيب
	كبيرة		متوسطة		صغيرة					
	ك	%	ك	%	ك	%				
١- نقص بعض الأجهزة فى المدارس	15	20.0	4	5.3	56	74.7	60.1	0.01	48.4	9
٢- صعوبة التعامل مع الإدارة والمديرية التعليمية	15	20.0	20	26.7	40	53.3	14.0	0.01	55.6	3
٣- ضعف التجهيزات والإمكانات المادية	15	20.0	8	10.7	52	69.3	44.7	0.01	50.2	7
٤- تدخل مجلس الأمناء في أمور خارج نطاق اختصاصاته .	2	2.7	32	42.7	41	54.7	33.4	0.01	49.3	8
٥- قلة صلاحية بعض الأبنية التعليمية لاستيعاب الكثافات الطلابية المستقبلية	15	20.0	19	25.3	41	54.7	15.7	0.01	55.1	4
٦- ضعف الدور التوجيهى من قبل الإدارة التعليمية	15	20.0	0	0	60	80.0	27.0	0.01	46.7	11
٧- وجود صعوبة فى اختيار المعلمين	13	17.3	19	25.3	43	57.3	20.2	0.01	53.3	6
٨- صعوبة استرداد الطالب مستحقاته المالية بعد التخرج	2	2.7	14	18.7	59	78.7	72.2	0.01	41.3	13
٩- تدخل أعضاء الجمعية فى الشئون الإدارية	9	12.0	15	20.0	51	68.0	41.3	0.01	48	10
١٠- وجود بعض التحديات الاقتصادية والقصور فى التمويل	3	4.0	10	13.3	62	82.7	83.1	0.01	40.4	14
١١- تخلى الحكومة عن التمويل المالى للمدارس	15	20.0	34	45.3	26	34.7	7.3	0.05	61.8	1
١٢- ضعف استقرار الهيئة التعليمية	0	0	13	17.3	62	82.7	32.0	0.01	39.1	15
١٣- صورية الأنشطة المدرسية	0	0	13	17.3	62	82.7	32.0	0.01	39.1	15مكرر
١٤- ضعف تجاوب أولياء أمور الطلاب مع المدرسة	13	17.3	21	28.0	41	54.7	16.6	0.01	54.2	5
١٥- كثرة التعاميم الواردة من إدارة التربية والتعليم	0	0	53	70.7	22	29.3	12.8	0.01	56.9	2
١٦- غياب تطبيق قواعد المساءلة على كافة المستويات	0	0	13	17.3	62	82.7	32.0	0.01	39.1	15مكرر
١٧- قلة قيام المدرسة بعمليات مراجعة داخلية لأداءاتها دورياً	13	17.3	0	0	62	82.7	32.0	0.01	44.9	12

يتضح من نتائج الجدول:

جاءت استجابات عينة الدراسة حول المشكلات التى تواجه المدارس التعاونية التعليمية بأن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية فى جميع العبارات لصالح البديل **(تتوافر بدرجة صغيرة)** حيث جاءت جميع قيم ($كا^2$) دالة عند مستوى دلالة (٠,٠١)، **باستثناء** العبارتان (١١، ١٥) فكانت الفروق فيهما لصالح البديل **(تتوافر بدرجة متوسطة)** حيث جاءت قيمتى ($كا^2$) دالة عند مسنويى دلالة (٠,٠١، ٠,٠٥).

أما من حيث ترتيب هذه العبارات بالنسبة للأهمية النسبية لها فيلاحظ ما يأتى :

- جاءت العبارة (١) وهى (تخلى الحكومة عن التمويل المالي للمدارس) فى المرتبة الأولى فى ترتيب المشكلات التى تواجه المدارس التعاونية التعليمية، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٦١,٨%).
- جاءت العبارة (١٥) وهى (كثرة التعاميم الواردة من إدارة التربية والتعليم) فى المرتبة الثانية فى ترتيب المشكلات التى تواجه المدارس التعاونية التعليمية، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٥٦,٩%).
- جاءت العبارة (٢) وهى (صعوبة التعامل مع الإدارة والمديرية التعليمية) فى المرتبة الثالثة فى ترتيب المشكلات التى تواجه المدارس التعاونية التعليمية، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٥٥,٦%).
- جاءت العبارة (٨) وهى (تن صعوبة استرداد الطالب مستحقاته المالية بعد التخرج) فى المرتبة الثالثة عشر فى ترتيب المشكلات التى تواجه المدارس التعاونية التعليمية، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٤١,٣ %).
- جاءت العبارة (١٠) وهى (وجود بعض التحديات الاقتصادية والقصور في التمويل) فى المرتبة الرابعة عشر (قبل الأخيرة) فى ترتيب المشكلات التى تواجه المدارس التعاونية التعليمية، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٤٠,٤%).
- جاءت العبارات (١٢، ١٣، ١٦) وهى (ضعف استقرار الهيئة التعليمية) و (صورية الأنشطة المدرسية) و (غياب تطبيق قواعد المساءلة على كافة المستويات) فى المرتبة الخامسة عشر (الأخيرة) فى ترتيب المشكلات التى

تواجه المدارس التعاونية التعليمية، حيث بلغت الأهمية النسبية لها (٣٩,١%).

من العرض السابق يرى الباحث أن هناك عدة معوقات تقابل هذه المدارس منها مايتعلق بالتمويل وبعضها بالتشريعات وأخرى بطبيعة المجتمع ، والمحور التالى يضع بعض التوصيات التي قد تعالج ذلك .

المحور الرابع : النتائج والمقترحات

سوف تشكل النتائج والتوصيات التصور لتعميم هذه المدارس

أولا : النتائج بعد الانتهاء من استعراض مدارس الجمعيات التعاونية توصل البحث إلى النتائج التالية:

- أن تعميم مدارس الجمعيات التعاونية أصبح ضرورة تمليها ظروف المجتمع المصرى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، والتحديات العالمية الحالية .
- حرص أولياء الأمور على تعليم أبنائهم في مؤسسات تعليمية تخضع لرقابتهم من خلال مجلس الأمناء.
- أن هذا النوع من التعليم يخفف على كاهل الدولة تمويل التعليم.
- أن هذه المدارس تسعى لتقديم نوع من التعليم يحقق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمى خاصة معيار المشاركة المجتمعية.
- فرضت العولمة نوعية جديدة من التكنولوجيا المتقدمة والتى تحتاج إلى عمالة ذات مستوى عال من التدريب والتعليم والقدرة على التحول من مهنة إلى أخرى، ومن هنا يكون لدى التعليم هدف رئيسى هو القدرة على التكيف مع التغير المستمر بحيث تتم بسرعة وكفاءة، ومن ثم يصبح على الإنسان المتعلم أن تكون لديه رؤية للصورة المختلفة للمستقبل بما تحمله من مشاكل وتحديات وقد تحقق ذلك هذا النوع من المدارس.
- أن طبيعة العصر وتحدياته تتطلب تكوين نوعيات جديدة من المعلمين عالية الكفاءة ورفيع المستوى الأكاديمي والمهنى والأخلاقى، نوعيات فعالة فى عمليات التغيير الاجتماعى، فتحتاج إلى معلمين قادرين على تعليم مهارات التفكير الإبداعى ومهارات البحث والاستكشاف الذاتي للطلاب.
- **أن هذا النوع من التعليم قد يتفق مع ما تصبو إليه الدولة حاليا من تعظيم الاستفادة من تقنيات التعليم وثورة المعلومات كإنشاء بنك المعرفة ، ومحاولة تطبيق الاختبارات الالكترونية**
- **من دواعى الاهتمام بالمدارس التعاونية تنامى معدلات الفقر فى المجتمع**

المصرى واتساع الفوارق الطبقية بين الأغنياء والفقراء وسوء توزيع مخصصات الانفاق الحكومى والخلل فى معدلات الاستيعاب بالتعليم وتنامى معدلات البطالة فى وانتشار ثقافة الاعتماد على الدولة فقط وجمود التشريعات المصرية وعدم القدرة على مواكبة التحديات والمتغيرات المحلية والعالمية المعاصرة .

ثانيا المقترحات : **انتهى البحث الحالي إلى المقترحات التالية:**

- **تعميم المدارس التعاونية على محافظات الجمهورية بواقع مدرسة على الأقل كنوع من مشاركة المجتمع في التعليم لتخفيف العبء عن كاهل الدولة .**
- **مراجعة اللوائح والقوانين المنظمة لهذا النوع من المدارس كى تتسق مع الواقع الحالي التي تمر به البلاد، ووضع التشريعات الملائمة له.**
- **وضع بعض الميزات التنافسية لخريجى هذه المدارس مما يشجع قيامها وانتشارها واستمرارها.**
- **اعداد دليل إجرائي ينظم العلاقة بين مجلس الأمناء وقيادات الإدارات والمديريات التعليمية و المدارس .**
- **اهتمام وزارة التعليم بهذه المدارس وتقديم الدعم الفني المستمر لها.**
- **اهتمام رجال الاعلام بهذا النوع من التعليم وتسليط الضوء عليه للمساعدة على نشره وتعميمه.**

المراجع

أولا:المراجع العربية

١- أبو غريب،عايدة (٢٠٠٢) : " المشاركة المجتمعية وتحسين جودة التعليم فى الدول النامية " ، **ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمى السنوى الأول "_مستقبل التعليم بين الجهود الحكومية والخاصة** "بالتعاون بين كلية البنات ، جامعة عين شمس ، أكاديمية طيبة المتكاملة للعلوم ٢٥ – ٢٦ يونية .

٢- الحبيشى،صفاء محمد(٢٠٠٩):"نحو مساهمة مجتمعية فى العملية التعليمية"،**مجلة المعرفة**،العدد١٧٥، وزارةالتربية و التعليم –المملكة العربية السعودية.

٣- الحر ،عبدالعزيز(٢٠٠١): "**مدرسة المستقبل** "،مكتب التربية العربى لدول الخليج ،مطابع الدوحة المحدودة ،الدوحة ،قطر

٤- الدهشان،جمال على(١٩٩٤): **المؤتمر العلمي السنوي الثاني للجمعية المصرية**

للتربية المقارنة والإدارة التعليمية '' **إدارة التعليم في الوطن العربي في عالم متغير** '' – كلية التربية – جامعة عين شمس – يناير ١٩٩٤ .

٥- الشخيبى ،على السيد(٢٠٠٤):" المشاركة المجتمعية فى التعليم ، الطموح والتحديات ، **المؤتمر العلمى السنوى** ، كلية التربية جامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة .

٦- الشرعى،بلقيس غالب (٢٠٠٦): دور المشاركة المجتمعية فى الإصلاح المدرسى ، **مؤتمر الإصلاح المدرسى** ، كلية التربية ، جامعة الامارات العربية المتحدة .

٧- الحوت،محمد صبرى (٢٠٠٤):المدرسة الفعالة طموحات التطوير وتحديات الجودة ، المؤتمر العلمى السنوى ، كلية التربية جامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة.

٨- الحارثي ،إبراهيم بن أحمد مسلم(٢٠٠٣): نحو إصلاح المدرسة في القرن الحادي والعشرين ، مكتبة الشقري ،الرياض .

٩- الخضيري، محسن أحمد: العولمة مقدمة في فكر واقتصاد وادارة عصر اللادولة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

١٠-الزواوى ، خالد محمد (٢٠٠٣):الجودة الشاملة فى التعليم و أسواق العمل فى الوطن العربى ، مجموعة النيل العربية، القاهرة .

١١-الجميل، عائشة محمد أحمد(٢٠١٨) : السياسة الخارجية الأمريكية والاصلاح التعليمى فى المنطقة الغربية (مصر كدراسة حالة من ٢٠٠١-٢٠١٠)،ط١،المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ،ألمانيا.

١٢- المجالس القومية المتخصصة (١٩٩٩ – ٢٠٠٠): العولمة وأثرها على سيادة واستقلال الدولة: تقرير المجالس القومية للخدمات والتنمية الاجتماعية، الدورة السابعة والعشرين، القاهرة.

١٣-بكر، على فؤاد (٢٠٠٠): الدراسات العليا والبحوث " هوية الدراسات العليا والبحوث ومستقبلها فى الجامعات المصرية، مؤتمر جامعة القاهرة للبحوث والدراسات العليا، جامعة القاهرة، ٢٧ – ٢٨ مارس.

١٤-بيومى ، عبدالله محمود (١٩٩٢): دور التربية غير النظامية فى تحقيق أهداف النظام العالمى الجديد، مؤتمر التربية والنظام الجديد، الجزء الثانى، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة

١٥-جورج،جورجيت دميان (٢٠٠٤) :" المشاركة المجتمعية مطلب أساسى لمواجهة بعض قضايا التعليم بين أصالة الماضى وواقع الحاضر" (ملخص بحث)، المؤتمر العلمى السنوى" آفاق الإصلاح التربوى فى مصر"، كلية التربية جامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة، ٢-٣ أكتوبر

١٦-حسن ، على قطب (١٩٩٣): بعض المتغيرات العالمية المعاصرة وانعكاساتها وعلى الأهداف المستقبلية للتربية فى مصر، دراسة من منظور إسلامى، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ، جامعة طنطا.

١٧-ديفيز، دون (٢٠٠٠): التعليم والعالم العربي تحديات الألفية الثالثة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، أبو ظبي .

١٨-رمضان ، بثينة عبدالرؤوف (٢٠١٨):اليوبيل الذهبى للتعاونيات التعليمية فى مصر ،جريدة الاهرام ،العدد(٤٨١٦١)١٦/أكتوبر.

١٩- شحاتة ، حسن (٢٠٠٤): مداخل إلى تعليم المستقبل ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة

٢٠-الخضيرى،محسن أحمد(٢٠٠٣):العولمة وادارة الاقتصاديات الوطنية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، مج١١،ح٢،القاهرة .

٢١-عمار،حامد (٢٠٠٠):مواجهة العولمة فى التعليم والثقافة ، سلسلة دراسات فى التربية والثقافة (٨)، الدار العربية للكتاب ، القاهرة .

٢٢-عمار،حامد (٢٠١٠):عولمة الاصلاح التربوى بين الوعود والانجاز والمستقبل – ط١.- الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة .

٢٣- عبد المنعم، علي محمد (١٩٩٦): المستحدثات التكنولوجية في مجال التعليم طبيعتها وخصائصها، المؤتمر العلمي الرابع للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، بين النظرية والتطبيق، من ٩- ١١ يوليو ١٩٩٦،

الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، القاهرة، عالم الكتب.

٢٤-عدس، محمد عبدالرحيم (٢٠٠٤): المعلم الفاعل والتدريس الفعال، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

٢٥-عبد الرحيم ،سامح جميل (٢٠٠١) :" المشاركة الأهلية فى التعليم عن طريق المنظمات غير الحكومية ، دراسة حالة مدينة ملوى ،" ، مجلة البحوث فى التربية وعلم النفس ، كلية التربية جامعة المنيا ، مج (١٤) ، ع (٣) .

٢٦-عبد الله، محمد جاب الرب و عطية ،عماد محمد(١٩٩٣):" أنماط التعاون بين المدرسة والأسرة ودورها فى حل بعض المشكلات المدرسية بالمرحلة الابتدائية،مجلة كلية التربية بأسوان،جامعة أسيوط،ع (٨).

٢٧-عبد الملك ،رسمى وآخرون (٢٠٠٣) : " تفعيل دور الشراكة المجتمعية فى العملية التعليمية وسلطات المحافظات فى إدارة التعليم " ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية.

٢٨-عبد المنعم ،نادية محمد(١٩٩٩): تفعيل الشراكة المجتمعية فى إدارة النظم التعليمية دراسة مستقبلية على التعليم الثانوى المصرى فى ضوء بعض الخبرات المعاصرة ، القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية .

٢٩-غنايم، مهنى محمد (٢٠٠٤):قصة المعايير القومية للتعليم ، المؤتمر العلمى السنوى ، كلية التربية جامعة المنصورة بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة.

٣٠-فرج ، فتحى سيد(٢٠٠٦):البدائل المقترحة لتمويل التعليم ، الحوار المتمدن ، العدد ١٥٨٥ ، ٢٠٠٦/٦/١٨.

٣١-كارنوى ، مارتن(٢٠٠٣):العولمة واصلاح التعليم ، ترجمة محمد جمال نوير ، العربى للنشر والتوزيع ، القاهرة.

٣٢- منصور، مصطفى يوسف (٢٠٠٧) : تحديات العولمة التربوية المتعلقة بالمدرسة وسبل مواجهتها ، مؤتمر الاسلام والتحديات المعاصرة.

٣٣- مازن، حسام محمد (٢٠٠١) : التكنولوجيا المعلوماتية وتكنولوجية الاتصال الحدية وعلاقتها بمنظومة مستقبلية لمواجهة الثورة المعرفية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث عشر، مناهج التعليم والثورة المعرفية

التكنولوجيـــة المعاصـــرة (٢٤-٢٥ يوليو ٢٠٠١) الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، جامعة عين شمس.

٣٤-مينا، فايزة مراد(٢٠٠١): التعلـيم فـي مصر الواقع والمـستقبل حتـى عـام ٢٠٢٠، القـاهرة: مكتبـة الأنجلـو المصرية.

٣٥- مجلس الشورى(٢٠٠٣):نحو مزيد من المشاركة الشعبية من خلال المنظمـات غير الحكومية ، التقرير النهائي ، لجنـة تنمية القوى البشرية .

٣٦-برنامج الأمم المتحدة للتنميـة: تـأمين حاجـات الـتعلم الأساسـية: رؤيـة للتسعينات، وثيقة عن خلفيات المـؤتمر العالمي حول" التربية للجميع"،(٥- ٩) مارس ١٩٩٠ ، بالتعاون مع اليونـسكو واليونيسيف والبنك - الدولي، جومتيين بتايلاند، ط١ ،١٩٩٠ .

٣٧-وزارة التربية والتعليم :الادارة العامـة للجمعيات التعاونية ،٢٠٠٥.

٣٨-وزارة التربيـة والتعلـيم:مبـارك والتعليم،نظـره الـى المـستقبل،القاهرة،مطابع روزاليوسف،١٩٩٣ .

٣٩-مجلس الشعب :قانون رقم (٣١٧) لسنة ١٩٥٦ بشأن اصدار قانون الجمعيـات التعاونية بتاريخ ٢-٩-١٩٥٦م.

ثانيا :المراجع الأجنبية

1- Decker, Larry E., and Others((1995); Parent and Community Involvement, U.S.; Florida ;**ERIC NO:ED388424**.

2- Ellis, Debbie (2000); Improving Student Success through School, Family , and community Partnerships: Where Do We Go from Here?, **Conference, Sponsored by the Northwest Regional Educational Laboratory**, Portland, Oregon.

3- Epstein ,Joyce L.(2001) ; School, Family, and Community Partnerships: Preparing Educators and Improving Schools, U.S., Colorado,_**Eric No:ED46322**

4- Epstein, Joyce L(2001) ; Epstein and Others: School, Family, and Community Partnerships U.S., California, **Eric NO:ED 467082.**

5- Giles, Hollyce C.(1998) ; Parent Engagement as a school Reform strategy . U.S.; New York, **Eric No: : Ed 419031**

6- Godwin, Chukwudum Nwaob(2006); Educational (Work) Performance in African Countries : Problems , Policies And Prospects , University of Abuja - Department of Economics , January 2007 . .Available At SSRN :http://ssrn.com/abstract =960279.

7- Hogan, Richard P. (2000);Shared decision-Making Principals Facilitative Leadership and Teacher Sense of Efficacy , **Dis. Abs. Int**. ; Vol.61,No.6 ,P.2133.A

8- http://stories.coop/a-quiet-revolution-co-operative-schools-in-the-uk/

9- Kathleen, E(1997) ;T.Q.M. Partnership With Business and Education Lincoln Country". **Dis , Abs, Int**, Vol. (37), NO.(7), January, P.2761.

10- Maynard , Stam & Howley, Aimee(1997) ; Parent and Community Involvement in Rural Schools" **ERIC, ED408143.1997**

11- Peterson, David, (1994) ;Community Coalitions to Restructure Schools , U. , S. , Oregon, **Eric No: ED 368080**

12- Ruther Ford, Barry; Billing, Shelley H.;(1995):Parent, Family, and Community Involvement in The Middle Grades, U.S. Illinois, **Eric No : ED 387273**.

13- Rutherford , Barry; Anderson , Beckie& Billing, Shelley(1997) ; Parent and Community Involvement in Education , U.S., Columbia , **Eric NO: ED 457554**

14- Sanders, Mavis G.(2003) Community Involvement in Schools, **Eric NO: E J 6 74013.**

15- Shaw ,Linda (2014) Case study – A Quiet Revolution: Co-operative schools in the UK.

16- Tharp, Christopher (2000) ; Parental Involvement in School decision making , Perceptions of Parents Leaders and School Administrators, **Dis., Abs., Int**., Vol.61, No.6, P2137.A

17- Thorpe ,Julie (2011) ; co-operative school simthe uk-**journal of co-operative studies**,44:3December2011:57 -62 issn 09615784